DA 2

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
مكتب الضبط المركزي
23 أكتوبر 2018
الوارد عدد:

مطلب نفاذ إلى معلومة

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق الى النفاذ الى المعلومة)

1- إرشادات خاصة بطالب الوثيقة الإدارية (1):

شخص طبيعي:
- الاسم واللقب : محمد الامام صميدة
- العنوان 16 مكرر شارع د.ألفونس لافرون 1002 تونس بلفيدير
- الهاتف : 58223828 العنوان الالكتروني:medlimem200@gmail.com

2- الوثيقة الإدارية المطلوب النفاذ إليها:

بيان المعلومة	الهيكل المعني	المرجع (إن وجد)	ملاحظات أخرى
- عدد شهادات الملكية سنوياً حسب نوعية العقار ببلدية الرديف من 2012 إلى الآن - عدد شهادات الملكية سنوياً حسب نوعية العقار ببلدية أم العرائس من 2012 إلى الآن - عدد شهادات الملكية سنوياً حسب نوعية العقار ببلدية المتلوي من 2012 إلى الآن - عدد شهادات الملكية سنوياً حسب نوعية العقار ببلدية القطار من 2012 إلى الآن - عدد شهادات الملكية سنوياً حسب نوعية العقار ببلدية المضيلة من 2012 إلى الآن	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية		
- جملة البيانات الصحفية والإعلانات الصادرة عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الوضع العقاري بالحوض المنجمي	المكتب الصحفي لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية		

ملاحظة: لا يلزم طالب النفاذ بذكر الاسباب أو المصلحة من الحصول على المعلومة

3-صيغة النفاذ إلى المعلومة المطلوب النفاذ إليها: (1)

[ ] الاطلاع على الوثيقة على عين المكان (2)	[X] الاطلاع على نسخة إلكترونية (3)
[X] الحصول على نسخة ورقية	[ ] الحصول على مقتطفات من المعلومة

تونس في18أكتوبر2018
إمضاء الطالب

DA2

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
مكتب الضبط المركزي
13 نوفمبر 2018
الوارد.....
عدد:.....

مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل
(يتعلق بمطلب نفاذ إلى المعلومة)

(فصل 29 من القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016)

أ.إرشادات خاصة بالمتظلّم (1)

☑ **شخص طبيعي :**
الاسم واللقب :.....رقم وثيقة الهوية(3) 07417262
.....
العنوان:.....
الهاتف:.....الفاكس:.....العنوان
الإلكتروني.....

☐ **شخص معنوي(3) :**
اسم المؤسسة :.....
عنوان مقرّ المؤسسة:.....
اسم الممثل القانوني ولقبه (عند الاقتضاء) :..... رقم وثيقة الهوية(2):.....
الهاتف:.....الفاكس:.....العنوان الإلكتروني

ج.سبب التظلم :

☐ رفض مطلب الحصول على المعلومة	☑ عدم الرد على المطلب في الآجال
☐ عدم تعليل الرفض	☐ عدم إتاحة المعلومة المطلوبة أو جزء منها
☑ عدم الإبلاغ بمآل المطلب	☐ عدم اتاحة المعلومة المطلوبة في الصورة التي تمّ تحديدها في المطلب
☐ اشتراط دفع معلوم مجحف للحصول على الوثيقة	

- سبب آخر (أذكر(ي)ـه):.....

.....في تونس.....12 نوفمبر 2018

(إمضاء المتظلّم)

خاص بالمكلّف بالنفاذ الى المعلومة
المرجع بالسجل الخاص بمتابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة.....
أحيل المطلب
إلى:.....
.....بتاريخ.....
الإمضاء والختم

(1) : توضع علامة (x) في الخانة المناسبة.
(2) : يذكر رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر بالنسبة للأجنبي.
(3) : عند الاقتضاء يرفق المطلب بما يثبت صفة الممثل القانوني.

تونس في 2018/11/23

DA2

الموضوع: دعوة للنظر في مطلب النفاذ

هيئة النفاذ إلى المعلومة
الوارد عدد: .....
23 نوفمبر 2018

إلى السيد رئيس الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة

على إثر إتباع الإجراءات القانونية لطلب معلومات تخص الوضعية العقارية بالحوض المنجمي و إمتناء الآجال المحددة للرد أتقدم بمطلبي هذا للنظر في قرار الوزارة المعنية بشأن الموضوع.
أعلمكم بأن هذه المعلومات الإحصائية المطلوبة تدخل في إطار عمل جمعية خرائط المواطنة.

محمد الإمام حميدة

العنوان: 16 مكرر نهج ألفونس لافران، بلفدير تونس
الهاتف: 58223828

DA2

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
الديـــــــــوان
عـــــدد 68/7

30 أكتوبر 2018

من المكلف بالنفاذ إلى المعلومة

إلـــــى السيد

محمد الإمام صميدة

16 مكرر نهج الفونس لفران – البلفيدير - تونس

الموضوع : حول مطلب نفاذ إلى المعلومة .

المرجـــع : مكتوبكم الوارد بالبريد الالكتروني بتاريخ 2018/10/25 والمضمن بمكتب العلاقات مع المواطن تحت عدد9186 بتاريخ 2018/10/29.

وبعد ،

تبعا لمطلب النفاذ المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب مدكم بالأمثلة المسحية وأصناف الملكية بالحوض المنجمي (الرديف، ام العرايس، المتلوي والمظيلة) ، أتشرف بإعلامكم أن الوثائق المطلوبة لاتنتجها وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وإنما هي من مشمولات ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري .

والســـــــــلام.

المكلف بالنفاذ إلى المعلومة

فتحي الجريء

DAL

الجمهورية التونسية
وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية

عدد .....68/16.....

13 ديسمبر 2019

من المكلف بالنفاذ إلى المعلومة

إلى السيد

محمد الامام حميدة

16 مكرر نهج الدكتور الفوس لافران – بلفيدير - تونس

الموضوع: حول طلب النفاذ إلى المعلومة .

المرجـــع: مطلب النفاذ إلى المعلومة الوارد على مكتب العلاقات مع المواطن تحت عدد6318 بتاريخ 2018/10/29.

وبعد ، تبعا لمطلب النفاذ إلى المعلومة المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن الاطلاع على نسخ الكترونية أو الحصول على نسخ ورقية تتعلق بعدد شهائد الملكية السنوية حسب نوعية العقار بمختلف بلديات الحوض المنجمي وذلك من سنة 2012 إلى الآن وكذلك البيانات الصحفية والإعلانات الصادرة عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الوضع العقاري بالحوض المنجمي ، أتشرف بإعلامكم أن الادارة لاتمسك إحصائية بعدد الشهائد السنوية المسلمة وحسب نوعية العقار بأي جهة كانت ، وبالتالي فإنها لاتتيح أو تتحصل على معلومة من هذا القبيل وذلك طبقا لمقتضيات الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 .

أما بخصوص جملة البيانات الصحفية والإعلانات الصادرة عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الوضع العقاري بالحوض المنجمي فإنه لاتتوفر لدينا أي معلومة في الموضوع .

والســـــــــلام .

المكلف بالنفاذ إلى المعلومة

فتحي الجريء

DA2

الجمهورية التونسيّة

هيئة النفاذ إلى المعلومة

تونس في:

31 ديسمبر 2019

ص/4725/2019

رئيس هيئة النفاذ الى المعلومة

إلى السيد

محمد الإمام صميدة

الموضوع : إعلام بصدور قرار

المصاحيب : نسخة مطابقة للأصل من القرار عدد 2019/526

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام المطة الثانية من الفصل 38 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، أحيل عليكم نسخة مطابقة للأصل من القرار عدد 2019/526 الذي يتعلق بالدعوى المرفوعة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة من طرفكم ضد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

علما وأن قرارات الهيئة تعدّ ملزمة للهياكل المعنية وفقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 30 من القانون المذكور، كما أنه يمكن لطالب النفاذ أو الهيكل المعني الطعن في هذا القرار استئنافيا أمام المحكمة الإدارية في أجل الثلاثين يوما من تاريخ الإعلام.

والسلام.

هيئة النفاذ إلى المعلومة

الرّئيس

الإمضاء: عماد الحزقي

8, Rue Ahmed GHARBI Cité Mahrajène – 1082 Tunis
8، نهج أحمد الغربي حي المهرجان – 1082 تونس
Tél/هاتف : 70.241.996 contact@inai.tn Fax/فاكس : 71.781.437

DA2

الجمهورية التونسيّة
هيئة النفاذ إلى المعلومة

الحمد لله،

--/--

القضية عدد: 2018/526
تاريخ القرار: 18 جويلية 2019

قرار

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدّعي: محمد الإمام صميدة، القاطن بعدد 16 مكرر نهج الدكتور ألفونس لافران، البلفيدير تونس.

من جهة،

والمدّعى عليه: وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، الكائن عنوانه بمكاتبه بمقرّ الوزارة، بشارع محمد الخامس، تونس.

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدّمة من قبل المدّعى المذكور أعلاه، بتاريخ 23 نوفمبر 2018، والمرسّمة تحت عدد 2018/526 والتي تفيد أنّه توجّه بتاريخ 23 أكتوبر 2018 بمطلب في النفاذ إلى المعلومة إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد الحصول على نسخة ورقية أو إلكترونية من الوثائق التي تضبط عدد شهادات الملكية المُسلَّمَة سنويا بحسب نوعية العقار بكل من بلدية الرديف وأم العرائس والمتلوي والقطار والمظيلة من ولاية قفصة منذ سنة 2012 إلى تاريخ تقديم مطلب النفاذ وجملة البيانات الصحفية والإعلانات الصادرة عن الوزارة بخصوص الوضع العقاري بالحوض المنجمي، غير أنّه لم يتلقّ ردّا بشأنه خلال الأجل القانوني المحدّد بعشرين (20) يومًا الموالية لتاريخ توجيه مطلب النفاذ إليه. الأمر الذي دفعه إلى القيام بالدعوى الماثلة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة طالبا إلزام وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتمكينه من الوثائق المطلوبة، استنادا إلى حقّه في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من قبل وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 21 ديسمبر 2018، والمتضمّن بالخصوص أنّ الوزارة لا تمسك معطيات إحصائية بعدد شهائد الملكية المُسلَّمةُ سنويا بحسب نوعية العقار، وأنّها لا تتحصّل على معلومة من هذا القبيل من أي هيكل عمومي آخر على معنى أحكام الفصل 3 من القانون الأساسي المشار إليه. مضيفا أنّه لا تتوفر أي معلومة حول البيانات الصحفية والإعلانات الصادرة عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الوضع العقاري بالحوض المنجمي.

DA2

مدليا بما يفيد موافاة العارض أثناء التحقيق في الدعوى بنفس هذا الردّ بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

وبعد الاطّلاع على بقية مظروفات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في الدعوى.

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.

قرّرت الهيئة ما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدمت الدعوى في آجالها القانونية وممن له الصفة ممّا يتجه معه قبولها من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيثُ يهدف العارض من خلال قيامه بالدعوى الراهنة إلى إلزام وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتمكينه من نسخة ورقية أو إلكترونية من الوثائق التي تضبط عدد شهادات الملكية المُسلَّمَة سنويا بحسب نوعية العقار بكل من بلدية الرديف وأم العرائس والمتلوي والقطار والمظيلة من ولاية قفصة منذ سنة 2012 إلى تاريخ تقديم مطلب النفاذ وجملة البيانات الصحفية والإعلانات الصادرة عن الوزارة بخصوص الوضع العقاري بالحوض المنجمي، استنادا إلى حقّه في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث نصّ الفصل 32 من الدستور على أنّ الدولة تضمن الحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أنّ الحقّ في النفاذ إلى المعلومة، يُعدُّ حقًّا أساسيا لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس طبقا للإجراءات والشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة بغاية تكريس مبدأي الشفافيّة والمساءلة فيما يتعلّق بالتصرّف في المرفق العام.

وحيث عرّف القانون المذكور أعلاه في فصله الثالث المعلومة بأنّها "كلّ معلومة مُدوّنة مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاؤها والتي تُنتجها أو تتّحصل عليها الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار ممارسة نشاطها".

وحيث يتّضح ممّا سبق بسطه أنّ حقّ النفاذ إلى المعلومة مُرتبط أشدّ الارتباط بالوجود الفعلي والمادي للمعلومة المطلوب النفاذ إليها لدى الجهة المعنية.

وحيث يُستخلص من مظروفات الملف، وممَّا رَشَحَ من إجراءات التحقيق في الدعوى أنّ الوثائق المطلوب النفاذ إليها من قبل العارض لا تنتجها الجهة المدّعى عليها ولم تتحصّل عليها في إطار ممارسة نشاطها، الأمر الذّي يتّجه معه رفض الدعوى أصلا.

ولهذه الأسباب

DA2

قرّرت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أوّلا: قبول الدعوى شكلا ورفضها أصلا.

ثانيا: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 جويلية 2019 برئاسة السيّد عماد الحزقي وعضويّة السيد عدنان الأسود، نائب الرئيس، وأعضاء المجلس السيّدات والسّادة منى الدهان ورقية الخماسي وخالد السلامي ومحمد القسنطيني.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

عماد الحزقي

نسخة مطابقة للأصل
تونس في 3 ديسمبر 2019

هيئة النفاذ إلى المعلومة
الكاتب العام
الإمضاء: توفيق بوفايد